

Distr.: Limited
28 June 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**

تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية

ومؤتمرات القمة التي تعقدها

الأمم المتحدة: متابعة المؤتمر الدولي

لتمويل التنمية

الأرجنتين***: مشروع قرار

التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يساوره القلق إزاء الآثار السلبية المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية

وإذ يدرك هشاشة التعافي من تلك الأزمة وتفاوت معدله على مستوى العالم وفيما بين البلدان،

وإذ يلاحظ أن مستويات البطالة والعمالة الناقصة لا تزال مستحكمة الارتفاع

في كثير من البلدان، وخاصة بين الأجيال الشابة،

وإذ يدرك ضرورة ضمان أن يولد النمو الاقتصادي فرص عمل وأن يؤدي إلى

القضاء على الفقر وأن يعزز التنمية المستدامة،

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١.

** E/2011/100 و Corr.1.

*** باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.



وإذ يشير إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية^(١)،

وإذ يشير أيضا إلى الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي اعتمده منظمة العمل الدولية والذي قُصد به تشجيع التعافي من الأزمة القائمة على كثافة فرص العمل، وتعزيز النمو المستدام،

وإذ يشير كذلك إلى القرار المعنون "التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل" الذي اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٠^(٢)،

وإذ يشير إلى قرار المجلس أن يكون موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٢ "تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"،

١ - يحيط علما بتقرير الأمين العام المعنون "التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل"^(٣)؛

٢ - يكرر تأكيد أن الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل يشكل إطارا عاما يمكن لكل بلد أن يصوغ من خلاله مجموعات من تدابير السياسات التي تخص حالته وأولوياته، ويشجع الدول الأعضاء على استخدام الميثاق على نحو كامل وتنفيذ الخيارات المتعلقة بالسياسات الواردة فيه؛

٣ - يكرر أيضا تأكيد أن أعمال توصيات الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل وخياراته المتعلقة بالسياسات يتطلب توفير التمويل وبناء القدرات، وأنه يلزم تقديم دعم خاص لأقل البلدان نموا والبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية التي تفتقر إلى الحيز المالي لاعتماد سياسات الاستجابة والتعافي المناسبة، ويدعو البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف وغيرها من الشركاء في التنمية إلى النظر في تقديم التمويل، بما في ذلك الموارد المخصصة للأزمات حاليا، من أجل تنفيذ تلك التوصيات والخيارات المتعلقة بالسياسات؛

(١) قرار الجمعية العامة ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٢) القرار ٢٥/٢٠١٠.

(٣) E/2011/92.

- ٤ - **يكرر كذلك تأكيد الحاجة إلى احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتعزيزها وتحقيق التنفيذ العالمي لها** وفقا لإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والثمانين؛
- ٥ - **يرحب بالجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات ذات الصلة، فضلا عن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، لدمج المضامين السياساتية للميثاق العالمي لتوفير فرص العمل في أنشطتها وبرامج عملها؛**
- ٦ - **يطلب إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة أن تضاعف جهودها لدمج الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل في سياساتها وبرامجها، وأن تبلغ المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٢ بما تم إحرازه من تقدم حتى الآن؛**
- ٧ - **يهيب بالدول الأعضاء تحسين تنسيق سياساتها الاجتماعية والاقتصادية والمالية والبيئية والتجارية، بغية تحسين الترابط على نطاق النظام المتعدد الأطراف؛**
- ٨ - **يطلب إلى الأمين العام أن يستعرض، بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية، استثمارات واستراتيجيات النمو الكثيف العمالة، وأن يقدم إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٢ تقريرا، بهدف تشجيع النمو الشامل للجميع والمنصف والمطرد؛**
- ٩ - **يطلب أيضا إلى الأمين العام أن يُبلغ في تقريره المقدم إلى الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس في دورته الموضوعية المعقودة في عام ٢٠١٢، عن تنفيذ منظومة الأمم المتحدة للميثاق العالمي لتوفير فرص العمل وعمما أحرز من تقدم إضافي في تنفيذ هذا القرار؛**
- ١٠ - **يطلب إلى اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق النظر في اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز ترابط السياسات على نطاق المنظومة في مجال توفير العمل اللائق والنمو الكثيف العمالة.**